A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/12/11
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 14 يونيو 2017

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثانية عشرة
جنيف، من 4 إلى 6 سبتمبر 2017

المواطنون الأوروبيون والملكية الفكرية: التصور والوعي والسلوك

وثيقة من إعداد السيد باول مايير، مدير المرصد الأوروبي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية، التابع لمكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، أليكانتي، إسبانيا *

ملخص

تظهر دراسة استقصائية جديدة أجراها مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) على نطاق الاتحاد الأوروبي تأييداً واسعاً لحقوق الملكية الفكرية في أوساط مواطني الاتحاد الأوروبي وإقبالاً متزايداً على استخدام العروض الرقمية القانونية. وتؤكد هذه الدراسة الاستقصائية النتائج العامة التي خلصت إليها دراسة استقصائية مماثلة أجراها هذا المكتب في عام 2013.

بيد أن هذه الدراسة تظهر أن هناك فيما يبدو مزيداً من التسامح إزاء شراء المنتجات المقلّدة، لاسيما في أوساط الشباب. بل إن هؤلاء الشباب صرحوا بأنهم يرون أن من المقبول، في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية، شراء منتجات مقلّدة إذا كان سعر المنتج الأصلي باهظاً للغاية. وذكر عدد كبير من الأشخاص أنهم يفضلون النفاذ إلى المحتويات الرقمية عن طريق خدمات قانونية أو مرخص لها كلّما أتيح لهم خيار بتكلفة في المتناول. غير أن اللبس يزداد بشأن تحديد ما يشكل مصدراً قانونياً و/أو متجراً إلكترونيا يبيع منتجات أصلية. وقد واظب المكتب منذ نشر دراسة عام 2013 على اتخاذ العديد من الإجراءات المستندة إلى نتائج تلك الدراسة والموجهة مباشرة إلى مواطني الاتحاد الأوروبي.

* إن لآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء في الويبو.

أولا. مقدمة

1. تستكشف الدراسة المعنونة "المواطنون الأوروبيون والملكية الفكرية: التصور والوعي والسلوك"، التي كلّف بإعدادها مكتبُ الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، مواقف الأوروبيين إزاء الملكية الفكرية؛ ومدى احترام الأوروبيين لهذه الحقوق؛ ومفهوم الملكية الفكرية في مجمله[1]. وقد شارك في هذه الدراسة التي يغطي نطاقها الاتحاد الأوروبي مقيمون في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ممن تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق، وجُمعت فيها نتائج أكثر من 26 500 مقابلة أجريت في عام 2016. وتقدم الدراسة تحليلاً محدثاً ومقارناً للدراسة التي أجريت في عام 2013.

ثانيا. النتائج الرئيسية

2. يتزايد الإقرار بأهمية حماية الملكية الفكرية.

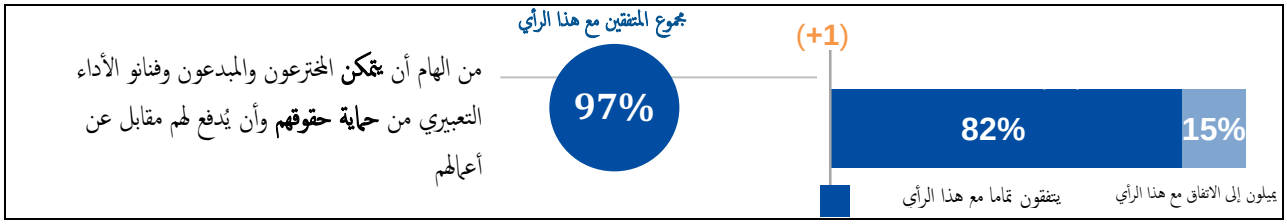

ظلت نسبة المجيبين الذين يرون حماية الملكية الفكرية مرادفاً للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ثابتةً عند 67 %.

3. وعلى غرار عام 2013، فالرأي الذي يربط غياب قواعد الملكية الفكرية بحدوث فوضى اقتصادية أكثر انتشاراً بين أصغر وأكبر الفئتين العمريتين: إذ ساد هذا الرأي لدى 73بالمائة من المجيبين المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة ولدى 70بالمائة من المجيبين البالغة أعمارهم 55 سنة فما فوق. ومما يثير الاهتمام، على المنوال الملحوظ منذ عام 2013، أن أكثر الأوروبيين تعلما هم أقل اقتناعا بهذا التأثير (63بالمائة)، وأن مستوى فهم الملكية الفكرية لا يساهم بأي حال في هذا الرأي.

4. ويبدو أن الرأي الذي يفيد بأن الملكية الفكرية تكبح الابتكار يسود أكثر بين الفئة الأصغر سناً من الأوروبيين المشاركين في الدراسة: إذ إن 6 من كل 10 مجيبين ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة يتفقون مع هذا الرأي (59 بالمائة مقابل معدل 50 بالمائة المسجل في الاتحاد الأوروبي). وهو أيضا رأي يتواتر انتشاره بين باعة المنتجات المقلّدة والأشخاص الذين يقومون بتنزيل أو بث محتويات من مصادر غير قانونية:57 بالمائة من هذه الفئة الفرعية يتفقون مع هذا الرأي.

[1] https://euipo.europa.eu/tunnel-web/secure/webdav/guest/document_library/observatory/documents/IPContributionStudy/2017/european_public_opinion_study_web.pdf

5. وتظل الملكية الفكرية بالنسبة إلى المواطنين مفهوماً مجرداً إلى حد بعيد، وثمة نزعة مستمرة إلى ربط حماية الملكية الفكرية بـ"النخبة"، مثل الشركات الكبرى والفنانين المشهورين. وفي الوقت ذاته، يرى المجيبون أن المستهلكين أمثالهم يستفيدون منها بدرجة أقل بكثير. ولا يختلف هذا النمط عن النمط الملحوظ في عام 2013.

ألف. شراء السلع المقلّدة

6. لا يزال الأوروبيون الذين شاركوا في الدراسة يعتبرون الملكية الفكرية قيمةً أساسيةً، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإدانة الشديدة لشراء المنتجات المقلّدة. ويعتقد 7 من كل 10 أوروبيين شاركوا في الدراسة أن ما من سبب يبرر شراء السلع المقلّدة. ومما يزيد في تأكيد هذه الإدانة الشديدة أن نسبة من أعربوا عن أشد المواقف رفضاً، أي الذين "لا يتفقون بتاتاً"، تتراوح بين 49 بالمائة و59 بالمائة في جميع التصريحات المستقاة من الدراسة الاستقصائية كما ترد أدناه:

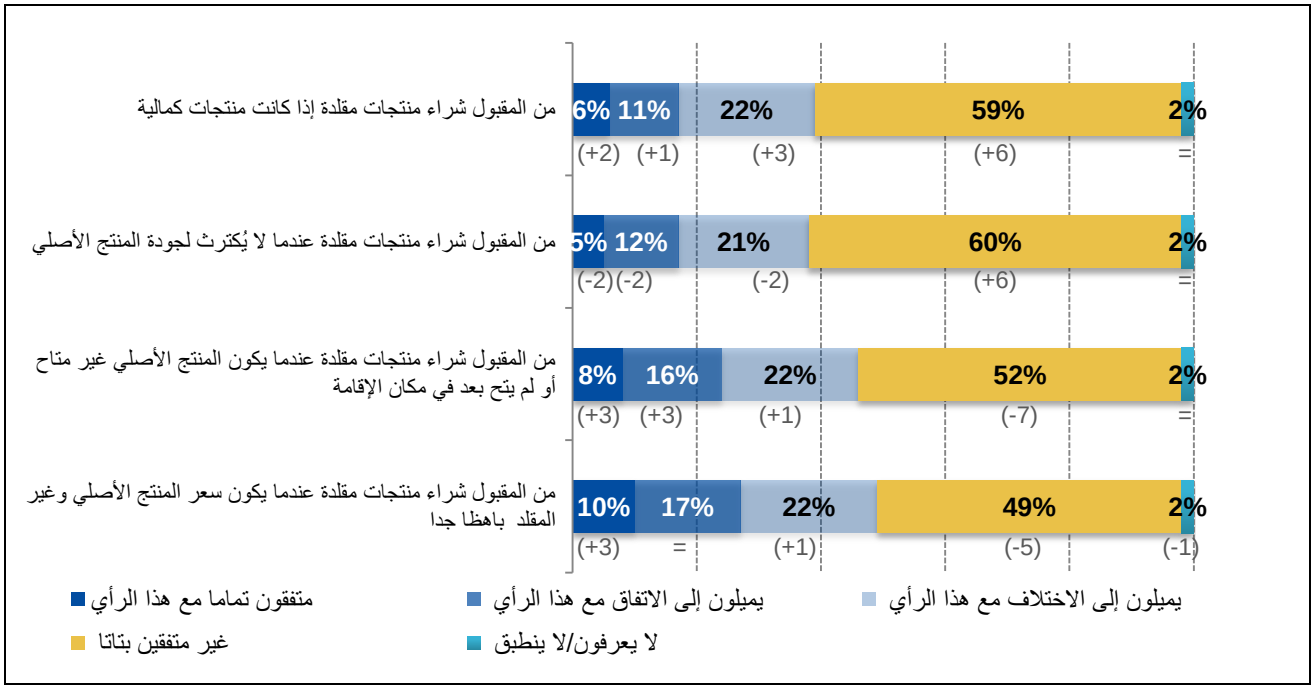

7. وبالرغم من أن إدانة التقليد تظل موقفاً قائماً، فإن القبول بهذه الممارسة يشهد تزايداً، لاسيما عندما تعزى أسباب شراء المنتجات المقلّدة إلى سعرها وتوافرها.

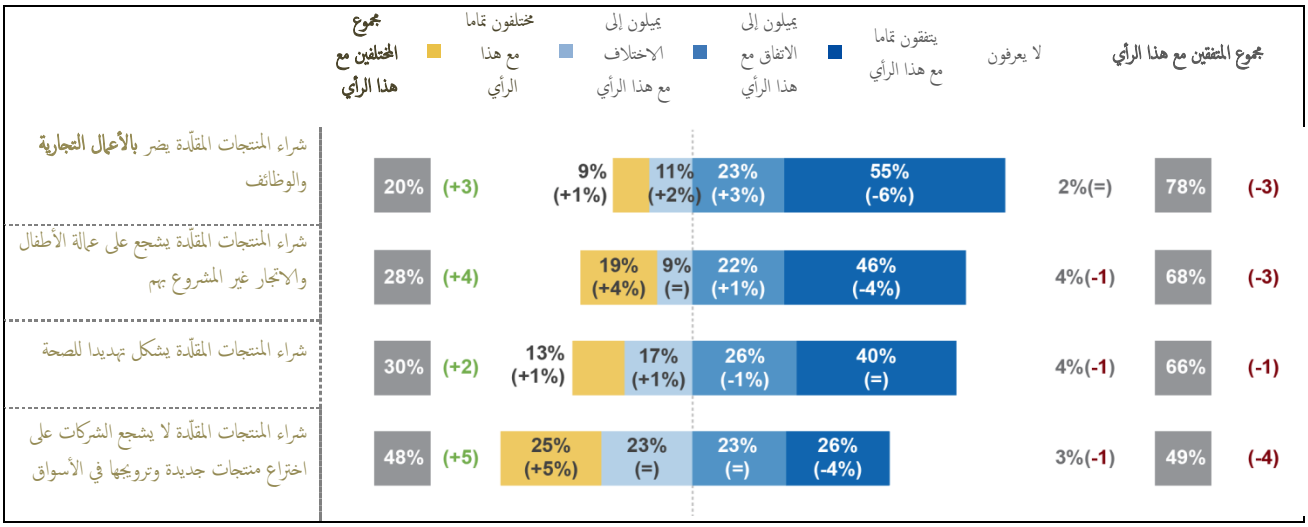

8. وإجمالاً، تظل نسبة الأوروبيين المشاركين في الدراسة الذين صرحوا بأنهم تعمدوا شراء منتجات مقلدة نسبةً متدنية، وإن كانت قد ارتفعت بثلاث نقاط منذ عام 2013 (سبعة بالمائة مقابل أربعة بالمائة في عام 2013). وتغلب نسبة الشباب على المشاركين الذين أقروا بأنهم تعمدوا شراء منتجات مقلدة، حيث أقر 15% من المشاركين المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة بأنهم تعمدوا الإقدام على هذا السلوك (+ تسع نقاط).

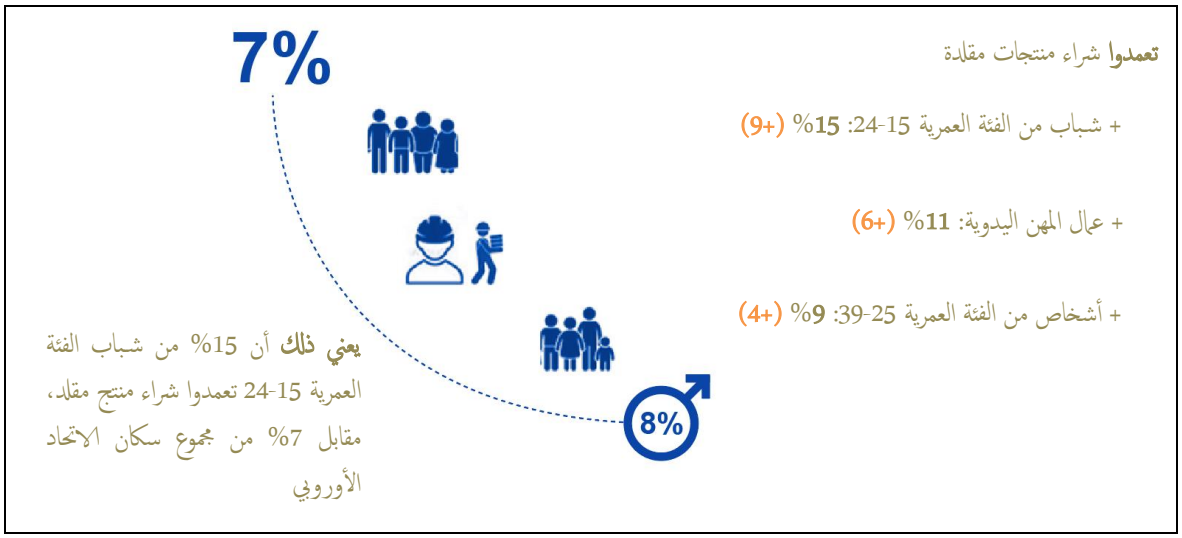

9. أما أولئك الذين خدعوا فاشتروا منتجات مقلدة من غير قصد، فقد ازدادت نسبتهم بأربع نقاط (عشرة بالمائة مقابل ستة بالمائة في عام 2013).

10. وفي عام 2013، كان جيل الشباب هو الأكثر عرضة لشراء منتجات مقلّدة نتيجة انخداعهم، بينما تبين الدراسة الحالية أن هذه السمة تسود أكثر بين المجيبين المتراوحة أعمارهم بين 25 و39 سنة. وفي المجموع، صرح 12 بالمائة من المجيبين المتراوحة أعمارهم بين 25 و39 سنة أنهم اشتروا منتجات مقلدة نتيجة تعرضهم للخداع (+ ست نقاط)، بينما أقر 11 بالمائة من المجيبين المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة بإقدامهم على مثل هذا السلوك (+ أربع نقاط).

11. ورغم تزايد مشتري المنتجات المقلدة بين الأوروبيين المشاركين في الدراسة، فإن جزءا ملحوظا منهم (35 بالمائة) تساءلوا أيضا إن كان المنتج الذي اشتروه أصلياً أم مقلداً.

12. ومن بين الأوروبيين المشاركين في الدراسة، يرى 34 بالمائة (- أربع نقاط) في شراء منتجات مقلدة فعل احتجاج، بينما لا يؤيد 62 بالمائة هذا الرأي.

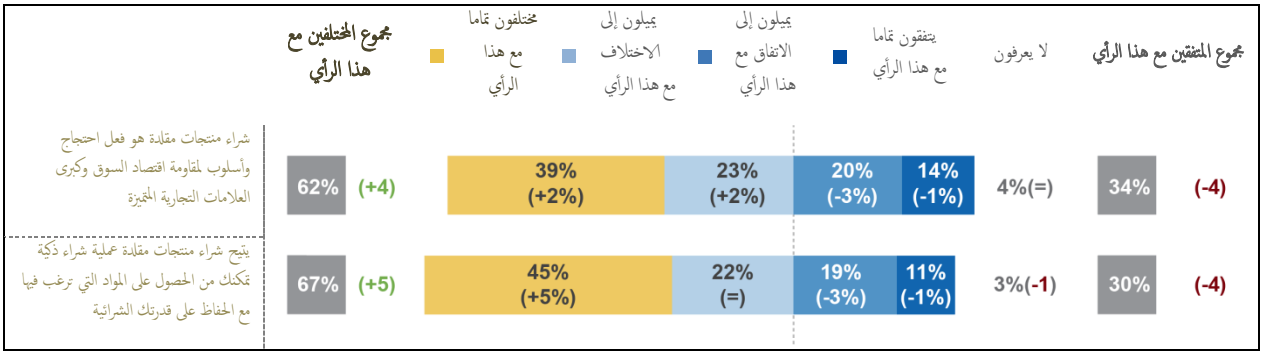

13. ولا يبدو أن المجيبين الذي أقروا بأنهم تعمدوا شراء سلع مقلدة يكترثون كثيرا لتأثير سلوكهم هذا على اقتصاد الاتحاد الأوروبي أو للضرر الذي يتكبده منتجو المحتويات الأصلية.

14. ومثلما تعزى زيادة قبول المنتجات المقلّدة فيما يبدو إلى عامل الأسعار، يلاحظ التوجه ذاته لدى من تعمدوا شراء منتج مقلد خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. ويشكل توافر منتجات بأسعار في المتناول الدافع الرئيسي الذي قد يجعل مشتري المنتجات المقلّدة يقلعون عن هذا السلوك.

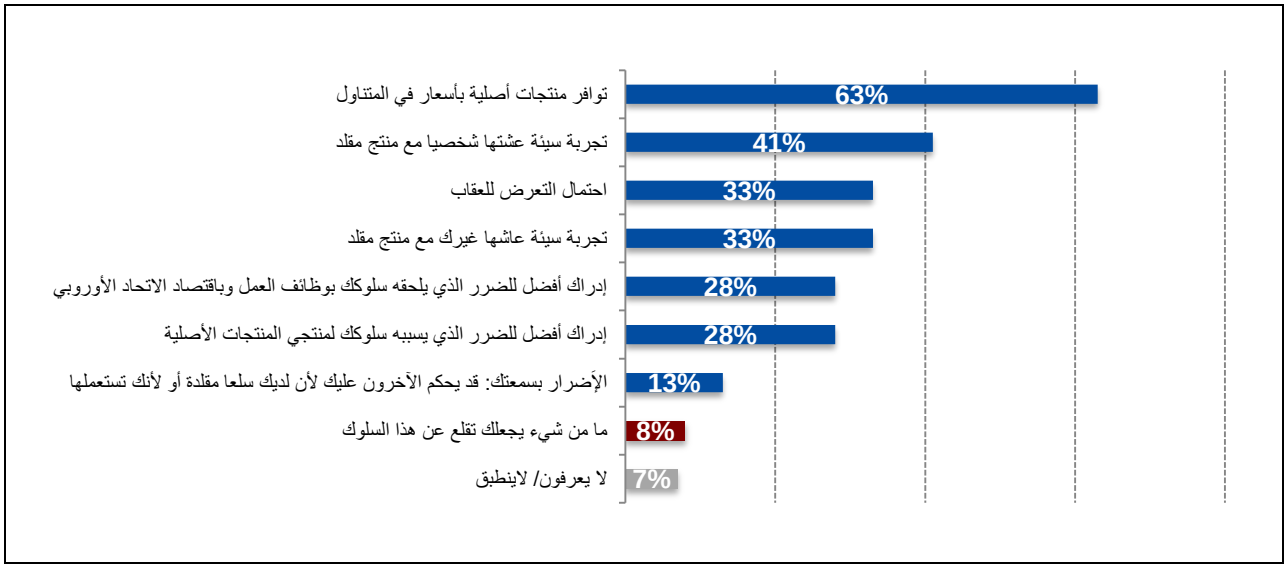

باء. المحتويات الرقمية

15. رغم تراجع القبول العام لسلوك التعدي على حق المؤلف، حيث رأى 35 بالمائة فقط من المجيبين أن من المقبول الحصول على محتويات من الإنترنت بطرق غير قانونية إن كانت لأغراض الاستخدام الشخصي (- سبع نقاط)، فإنه يبدو على نحو متزايد أن احتياجات الاستهلاك تطغى على الشواغل القانونية، إذ صرح 31 بالمائة (+ تسع نقاط) من الأوروبيين الذين شاركوا في الدراسة أن من المقبول الحصول على محتويات من الإنترنت من مصادر غير قانونية إذا لم تتح مصادر قانونية بديلة.

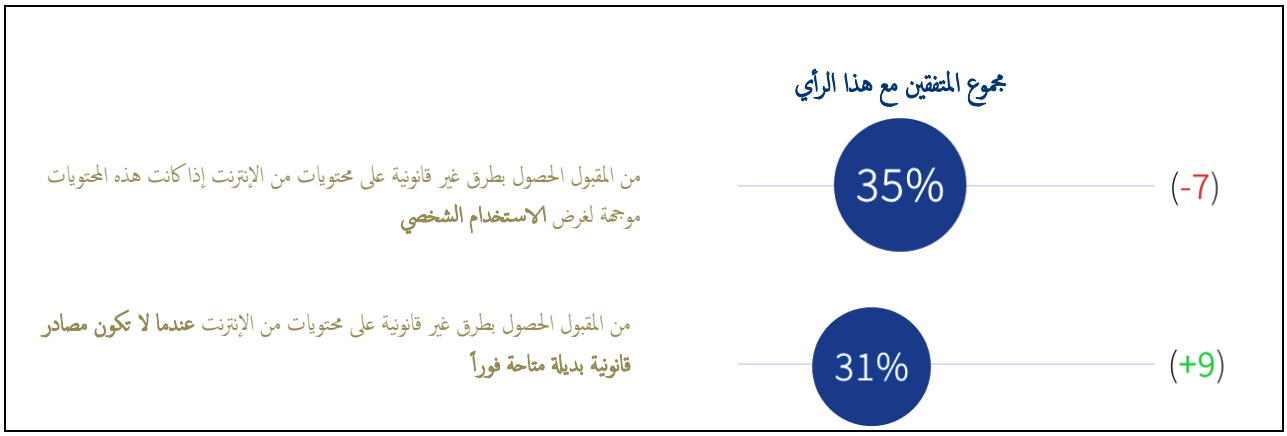

16. وكلما ارتفع السن، تراجع مستوى قبول تنزيل المحتويات بطرق غير قانونية عندما لا تكون المصادر القانونية البديلة متاحة فوراً.

17. وحتى مع تزايد نسبة المواطنين المشاركين في الدراسة الذين صرحوا بأنه يمكن تبرير سلوك مخالف عندما لا يكون البديل القانوني متاحا، فإن غالبية واسعة ومتزايدة من الأوروبيين المشاركين في الدراسة سيفضلون العروض القانونية على المصادر غير القانونية. وهناك تفضيل واضح لاستخدام الوسائل القانونية في النفاذ إلى محتويات على الإنترنت عندما يتاح خيار بسعر في المتناول، إذ صرح 83 بالمائة من الأوروبيين المشاركين في الدراسة أنهم يفضلون الحصول على المحتويات الرقمية عن طريق الخدمات القانونية/المرخص لها.

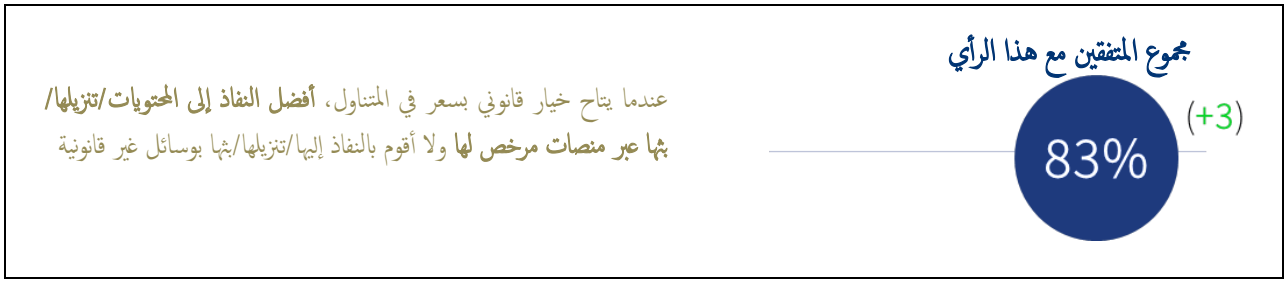

18. وصرح 8 بالمائة فقط أنهم لن يلجؤوا بالضرورة إلى الخيار القانوني حتى وإن كان متاحا وبسعر في المتناول. وصرح 13بالمائة ممن تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 24 سنة أنهم قد يستمرون في استخدام الخيار غير القانوني. بيد أن هذه النسبة قد انخفضت بأربع نقاط مقارنة بعام 2013، وبنقطتين على الإجمال. ويتماشى هذا الانخفاض مع زيادة إقبال الشباب الأوروبيين على استخدام الخدمات القانونية.

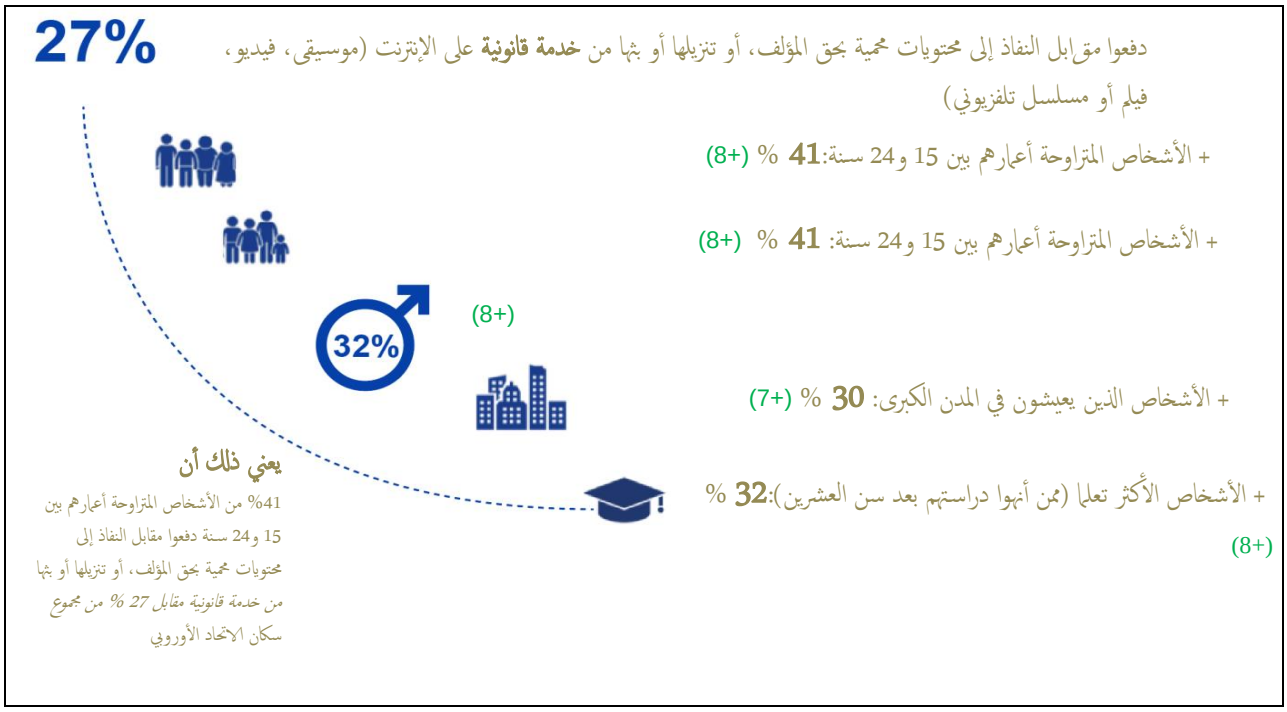

19. وصرحت أقلية من الأوروبيين المشاركين في الدراسة، 10بالمائة (+ نقطة واحدة)، بأنها تعمدت استخدام مصادر غير قانونية على الإنترنت. وبينما يغلب على الأرجح أن تكون الأجيال الأصغر سناً قد دفعت مقابل النفاذ إلى المحتويات، فإنه يغلب على الأرجح كذلك أن يكون هؤلاء ممن تعمدوا النفاذ إلى المحتويات باستخدام مصادر غير قانونية.

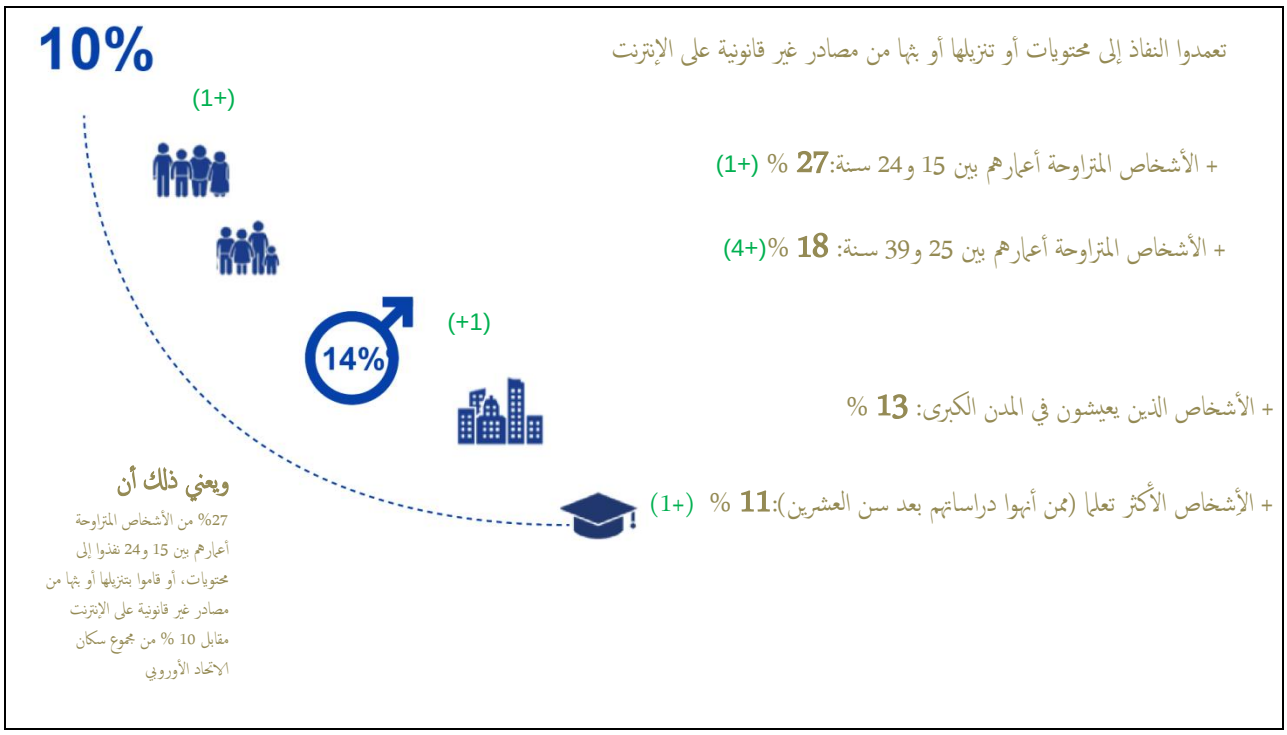

20. وقد نفذ زهاء ثلث الأوروبيين المشاركين في الدراسة (32 بالمائة) إلى محتويات مشمولة بحق المؤلف على الإنترنت، سواء بطريقة قانونية أو غير قانونية، ومن هؤلاء 22 بالمائة لم يستخدموا سوى الخدمات القانونية، و5 بالمائة منهم لم يستخدموا سوى المصادر غير القانونية، و5 بالمائة استخدموا مزيجاً من المصادر القانونية وغير القانونية المؤدى عنها. ويستشف من ذلك أن المجيبين يبدون رغبة في الانتقال بين المصادر القانونية وغير القانونية من أجل النفاذ إلى المحتويات.

21. وقد تزايد استخدام المصادر القانونية مثلما تزايد الوعي بالطابع القانوني للمحتويات المعروضة على الإنترنت؛ لكن يبدو أن الغموض يزداد بشأن التمييز بين ما يشكل عرضا قانونيا أو عرضا غير قانوني. فقد تساءل 24 بالمائة من مجموع الأوروبيين المشاركين في الدراسة إن كان المصدر قانونيا أم غير قانوني، وهو ما يمثل زيادة بخمس نقاط مقارنة بالدراسة المجراة في عام 2013.

22. ويبدو أن الأوروبيين يتخذون موقفا أكثر وضوحا فيما يتعلق بجودة المحتويات التي تعرضها الخدمات القانونية.

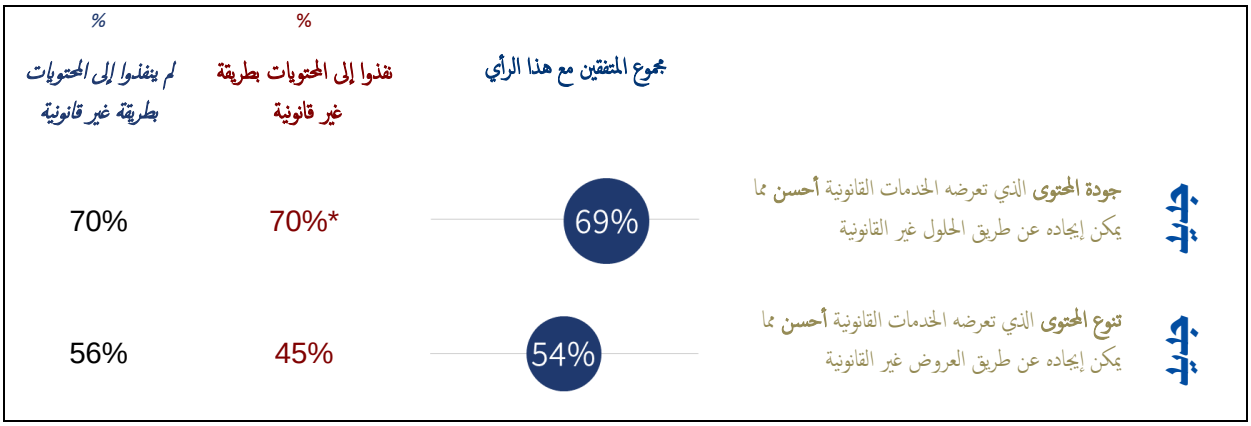

* عند إضافة عدد الأشخاص الذي نفذوا إلى المحتويات بطريقة غير قانونية والأشخاص الذين لم يفعلوا ذلك، لا يساوي المجموع العينة الإجمالية المأخوذة من الاتحاد الأوروبي، لأن 3% من الأوروبيين المشاركين في الدراسة آثروا عدم الرد على هذا السؤال. ولهذا السبب يلاحظ اختلاف بين النسبة المئوية للأشخاص الذين اتفقوا مع هذا التصريح والفارق بين من أعلنوا أنفسهم مخالفين وغير مخالفين.

23. ويسود بين أصغر الأجيال أكثر من غيرها الاعتقاد بأن المصادر القانونية تعرض محتويات تفوق من حيث جودتها جودة المصادر غير القانونية، إذ إن ثلاثة أرباع الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 والأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 25 و39 صرحوا بهذا الرأي. ويرى الجيل الأصغر سنا من المشاركين في الدراسة أن الخدمات القانونية تعرض محتويات أكثر تنوعا من الخيارات غير القانونية، حيث صرح بهذا الرأي 6 من كل 10 من المجيبين المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة، وأيد هذا الرأي ما يزيد قليلا عن نصف المجيبين المتراوحة أعمارهم بين 25 و39 سنة.

24. وفي أوساط المجيبين الذي أقروا باستخدامهم مصادر غير قانونية للنفاذ إلى محتويات مشمولة بحق المؤلف في الإنترنت، يشيع ذكر سعر المنتج وتوافره كسببين ظاهرين للإقدام على هذا السلوك.

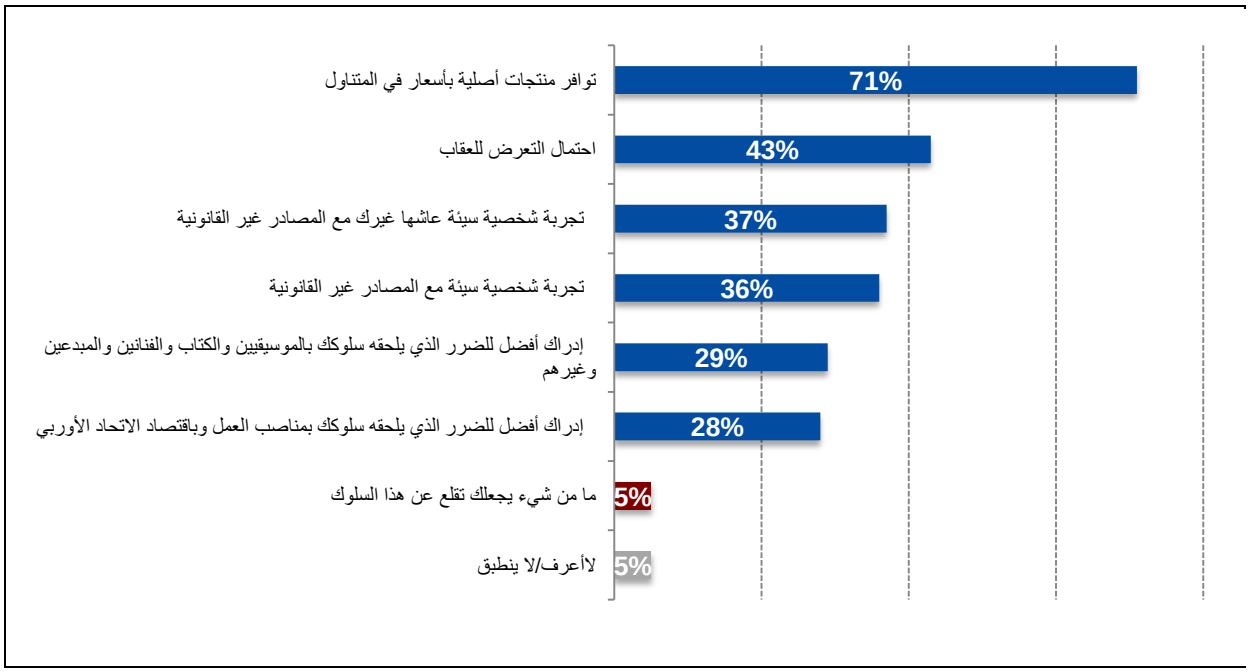

ثالثا. الاستنتاجات

25. في عام 2016، ا اعتبر الأوروبيون الذين أجريت مقابلات معهم ، أكثر من ذي قبل، أن الملكية الفكرية قيمة ومجموعة من المبادئ التي تحمي الإبداع والابتكار الفنيين. ويرون أن الملكية الفكرية مبدأ تنظيمي أساسي، ويعتقدون أن غياب حماية الملكية الفكرية قد يؤثر في الاستقرار الاقتصادي.

26. وعلى منوال نتائج عام 2013، لا تزال الملكية الفكرية فيما يبدو موضوعا ملتبسا وغامضا بالنسبة إلى الأوروبيين المشاركين في الدراسة. وحتى مع تزايد فهم الملكية الفكرية بين أوساط الأوروبيين إجمالاً، فإن الفهم العميق للملكية الفكرية انحسر في عام 2016. يضاف إلى ذلك أن هذا الفهم يتراجع لدى صغار السن من الأوروبيين وتظهر بينهم آراء أشد انتقادا إزاء الملكية الفكرية. وفضلا عن ذلك، لا يزال الأوروبيون الذين أجريت مقابلات معهم يرون أن "النخب" هي المستفيدة الرئيسية من الملكية الفكرية، بينما يُنظر إلى المواطنين أمثالهم كمستفيدين منها بدرجة أقل بكثير.

27. وقد استفحل الفصل بين تأييد مبادئ الملكية الفكرية بشكل عام والتعديات الفعلية المرتبطة بالملكية الفكرية في الفترة الممتدة بين 2013 و2016، حيث يمكن ملاحظة توجهين اثنين. فمن جهة، هناك تزايد في الإقبال على شراء المنتجات المقلدة، لا سيما في الجيل الأصغر سنا، يواكبه تزايد في قبول هذا السلوك نتيجة أسعار المنتجات وغياب توافرها، وهناك أيضا من جهة أخرى تناقص في تصور الأضرار الناجمة عن هذا السلوك.

28. وفي المقابل، على مستوى المحتويات على الإنترنت، يتجسد النمو الذي شهدته العروض القانونية منذ عام 2013 في الإقبال على استخدام هذه المحتويات، حيث لوحظت زيادة ملموسة في عدد الأوروبيين المشاركين في الدراسة الذين أفادوا بأنهم دفعوا مقابل النفاذ إلى محتويات مشمولة بحق المؤلف أو تنزيلها أو بثها من خدمات قانونية. بيد أن هذا النمو لم يؤد بعدُ إلى تراجع في السلوك غير القانوني. وتؤكد النتائج أن الأوروبيين يفضلون المصادر القانونية، غير أن تعذر النفاذ إلى المحتويات المبتغاة يدفعهم إلى استخدام مصادر غير قانونية. وتظهر هذه النتائج أيضا زيادة في حالة الارتياب، إذ لا يزال يلتبس على الأوروبيين التمييز بين مصدر قانوني ومصدر غير قانوني.

[نهاية الوثيقة]